

المطيري ونعماية أبرز من شملتهم القرارات.. والجيران مديراً لـ «القانونية» المضف: تدوير وترقية 30 قيادياً في «التسليف»

في الفروانية بعد ان كان يشغل مراقب خدمة المقترضين في العاصمة ونقل صلاح الفضلي للعمل رئيس قسم العمل في فرع الفروانية بدلاً من الجهراء وكذلك نقل رئيس قسم خدمة القروض في فرع الاحمدي محمد الرويلي للعمل بنفس المنصب في فرع العاصمة. وكذلك نقل رئيس قسم القروض في فرع الفروانية حسين الشخص في فرع الاحمدي وترقية أمين ابراهيم رئيساً لقسم متابعة الإنشاءات في البنك (الفرع الرئيسي).

● فرج ناصر

يعمل مراقب الموارد البشرية في الفرع الرئيسي بعد ان كان يعمل بوظيفة رئيس قسم الشؤون القانونية بفرع العاصمة ونقل أحمد العدواني للعمل مراقباً في فرع الجهراء بدلاً من فرع الفروانية وترقية دلال الديوس الى رئيس خدمة الخدمات بعد ان كانت تعمل منسقة إدارية في الحكومة مول (برج التحرير) ونقل محمد الحريسي للعمل مراقباً في الفروانية بعد ان كان يعمل مراقباً في فرع الجهراء ونقل عبدالله مشعان العازمي للعمل رئيساً لقسم خدمة المقترضين

إدارة الشؤون القانونية. وشمل القرار كذلك المراقبين ورؤساء الأقسام وهم: يوسف إسماعيل ليكون رئيساً لقسم الدفعات بالجهراء بعد ان كان رئيس قسم الدفعات في الفروانية وكذلك ترقية محمد المطيري ليكون رئيس قسم خدمة المقترضين في البنك وكذلك ترقية عبدالعزيز السهلي ليكون رئيس قسم المرأة فسي الحكومة مول في محافظة الجهراء بعد ان كان يعمل رئيس قسم خدمة المقترضين في فرع الجهراء. كما شمل القرار تولي حمود المحميد



فهد المطيري

زينب الجيران لتتولى إدارة الشؤون القانونية في البنك بعد ان كانت تعمل مراقباً في



صلاح المضف

أصدر مدير عام بنك التسليف والإدخار صلاح المضف قراراً يقضي بتدوير وترقيات لـ 30 موظفاً من المديرين العامين والمراقبين ورؤساء الأقسام في البنك وذلك في مختلف قطاعات وإدارات البنك.

ومن أبرز الذين شملهم القرار من المديرين العامين هم: مدير فرع الاحمدي فهد المطيري الذي تولى إدارة فرع الفروانية حالياً وكذلك مديرة فرع الفروانية هدى نعماية التي تولت الآن إدارة فرع الاحمدي وكذلك ترقية



libraheem@hotmail.com
د. عادل إبراهيم الإبراهيم

عذراً.. أخي الوافد

اعتمد المجتمع الكويتي قبل ظهور النفط في أنشطته على عمالة غالبيتها كويتية تعمل في جميع المجالات، وبعد أن أعم الله على الكويت بالنفط وما أتبعته الحكومة من إجراءات بتوزيع الثروة بطرق مختلفة على الكويتيين وانتقال المطيري للعمل في العمل الحكومي المريح بعد شطف العيش الذي عانوه، اتجه المجتمع الكويتي إلى استقطاب أعداداً متزايدة من الوافدين وفتح المجال أمامهم للعمل في جميع الأنشطة التجارية والخدمية والتعليمية والصحية وغيرها، وازدادت أعمالهم عقداً بعد عقد لتلبية متطلبات التنمية أو استغلال البعض من أفراد أو شركات كويتية دون أن يكون لهم أي عمل اللهم إلا جلب عمالة حتى أصبح الوافدون يشكلون ما نسبته أكثر من 70% من إجمالي عدد السكان، وبطبيعة الحال فإن المشاكل الناجمة عن وجود هذا الكم الهائل من الوافدين لا تقاس بما يرتكبه الكويتيون، ولعل أولها أن الوافد لم يأت من فراغ بل عن طريق كفييل كويتي بطريق مشروع أو غير مشروع حتى أصبح المجتمع الكويتي غارقاً في عمالة سائبة غير منظمة وبما يحتاجه المجتمع الكويتي في عملية التنمية التي تحتاج إلى عمالة متخصصة مهنية وفنية، وفي المقابل فإن العمالة الوافدة بجميع تخصصاتها اهتمت بشكل لا يمكن قياسه في تنمية المجتمع الكويتي بما وفرته من أيد عمالة في جميع الأنشطة والمجالات من النظافة إلى تشييد البناء إلى الأعمال المكتبية والهندسية والطبية والتعليمية، ولا ينكر دورها إلا جاحد، وما زال المجتمع الكويتي محتاجاً إلى تلك العمالة حيث لا بد منها.

ولكن يجب أن نعترف بأن سوق العمل يحتاج إلى وقفة وتنظيم لا توجيه السهام فقط إلى العمالة الوافدة وإلقاء كل السلبات الموجودة في المجتمع والمتراكمة على الوافد وكأنه أساس المشكلة، كما ان ما يعانى الوافد من تفرقة في المعاملة في المجال الصحي أمر لا يقبله عقل أو دين، وأصدار القرارات التسفوية وكأنها بطولات وتوجه حكومي سياسي بعيد عن التخطيط موجع للعمالة الوافدة، فلننظر ماذا حدث وانعكاسات ذلك السلبية على المواطن الكويتي بندرة العمالة التي يحتاجها في أمور حياته وارتفاع أجرة العامل أضعافاً في مجال البناء على اختلاف أنواعه، فأمين البديل؟ إن التضرر الأول هو المواطن، ومما زاد من النظرة السلبية إلى العمالة الوافدة التركيز الإعلامي المبالغ للإجراءات الحكومية على اختلاف أنواعها بدءاً من تعديل التركيبة السكانية إلى توكيد الوظائف في الحملات الأمنية وإن تطبيق القانون لا يفرق بين وافد أو كويتي، إذ يجب على المسؤولين أخذ الحذر والحيطه في التعامل مع الوافدين لأنهم جزء وشريك أساسي في المجتمع الكويتي، وإذا لم نقلها بكل حيادية وتجرد فلا خير فيها، لقد كان لهم دور رئيسي في تعليم أبناء وطني قبل دخول النفط وبعد النقل في أعمال البناء والتنمية، ولولا هؤلاء لما وصل العمران إلى ما وصلنا إليه وفي الخدمات العامة والتنظيف، فهم الذين يجب أن نقف لهم اجلاً وتقديراً، والتساؤل: ماذا لو أقدمت الدول المصدرة للعمالة على وقف الايدي العاملة؟ فماذا سنفعل؟ وفقاً لما يحدث حالياً من اضطهاد وتركيز اعلامي صارخ، نعم للحكومة الحق في حفظ امن واستقرار المجتمع وتعديل التركيبة السكانية ولكن يجب ان يكون وفق خطة مدروسة وإجراءات قانونية ويهدوء دون ضجيج اعلامي، نعم هناك مخالفون كثر من العمالة الوافدة وحصلوا على امتيازات كثيرة وتجاوز على القانون ولكن بمساعدة من؟! بمساعدة كويتيين، من اعطى من لا يستحق اجازة قيادة على سبيل المثال هو الاستثناء من المسؤول كويتي، ومن استخرج لهم اذونات العمل كويتي، ليس الأجر بحاسبة هؤلاء أيضاً دون القاء اللوم على الوافد فقط؛ لقد تعلمت على ايدي معلمين وافدين وغيري كثر..

وتعلمت على ايدي زملاء وافدين في العمل.. وصدرت لي وضدي احكام من قضاة وافدين.. وتلقيت العلاج على ايدي اطباء وافدين.. وغير ذلك كثير..

وقد ناقشت اللجنة تقريراً حول متابعة القرارات الصادرة عن اجتماع رؤساء الدواوين الـ 11 واجتماع لجنة الولاء الـ 15 والتي من بينها بحث زيادة عدد الدورات التدريبية وفقاً للاحتياجات الفعلية للأجهزة، على أن تكون موضوعاتها فنية مهنية متخصصة، وذات صلة وثيقة مباشرة بالعمل الرقابي وتطبيقها العملية.

وأوضحت اللجنة المجالات المتعددة المتاحة للتدريب على مختلف المستويات وأوصت بالإكتفاء بالعدد الحالي للدورات التدريبية على أن يتم حصر الزيادة حسب الحاجة والضرورة،

وقد ناقشت اللجنة تقريراً حول متابعة القرارات الصادرة عن اجتماع رؤساء الدواوين الـ 11 واجتماع لجنة الولاء الـ 15 والتي من بينها بحث زيادة عدد الدورات التدريبية وفقاً للاحتياجات الفعلية للأجهزة، على أن تكون موضوعاتها فنية مهنية متخصصة، وذات صلة وثيقة مباشرة بالعمل الرقابي وتطبيقها العملية.

وأوضحت اللجنة المجالات المتعددة المتاحة للتدريب على مختلف المستويات وأوصت بالإكتفاء بالعدد الحالي للدورات التدريبية على أن يتم حصر الزيادة حسب الحاجة والضرورة،

وأوصت اللجنة بضرورة التأكيد على الأجهزة الأعضاء ببحث منتسبها على المشاركة بفاعلية في هذه البرامج، وحث الأجهزة المستضيفة بإعداد أدلة البرامج التدريبية متضمنة محاور البرامج، وتطبيق المنهجية الحديثة للتدريب والتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية لتحقيق أهدافها، كما أوصت بمتابعة موضوع مشاركة الدواوين في

جاء استهلاك خدمات الوزارة منذ أول أبريل من العام الماضي حتى الآن

الهاجري: 215 مليون دينار إيرادات «الكهرباء» في 14 شهراً

والرامية إلى اتخاذ جميع التدابير لتحصيل المدونة المستحقة على المستهلكين وفي نفس الوقت تسهيل الإجراءات الخاصة بتحصيل هذه المدونة المستحقة باعتبارها مالا عاماً وقيمة خدمات قدمتها الدولة ممثلة في وزارة الكهرباء والماء الى المستهلكين نظير دفع الرسوم مقابل هذه الخدمة.

● دارين العلي

مقارنة بالعام الماضي، حيث حققت الوزارة إيرادات في الفترة من 1 أبريل 2011 حتى 31 مارس 2012 بلغت 100 مليون دينار. وبلغت الهاجري ان الوزارة تضمنت في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية وملاحقة المتقاعين عن سداد المدونة المستحقة للوزارة كما أنها مستمرة في وضع آليات جديدة للحصول بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية

ويأتي ذلك ضمن الخطة التي يتبناها القطاع حالياً لتحصيل المدونة المستحقة اول باول، لافتاً إلى أن عدداً من المستهلكين قاموا خلال عطلة الإسرء والمعراج بسداد ما عليهم من مستحقات في مكتب التحصيل التابع للقطاع بالطار وفي ساعة متأخرة من الليل وعلى الفور قام القطاع بإيصال التيار الكهربائي إلى هذه المباني

وقد تلقى صباح أمس اتصالات موائية للاستفسار عن سبب هذا الانقطاع المفاجئ، والذي استمر لمدة ثلاث ساعات. وقال مصدر في الوزارة ان غرفة عمليات الوزارة تلقت أكثر من شكوى تتعلق بانقطاع التيار الكهربائي عن بعض المنازل في قطعتي 1 و2



عبدالله الهاجري

قال وكيل وزارة الكهرباء والماء المساعد لشؤون المستهلكين م.عبدالله الهاجري ان الوزارة حققت إيرادات من 1 أبريل 2012 حتى 9 يونيو الجاري بلغت 215 مليون دينار من مختلف المرافق (خاص - استثماري - تجاري) وتتضمن هذه المبالغ في قيمة استهلاك مياه وكهرباء والانقطاع من الخدمات التي تقدمها الوزارة، لافتاً إلى أن جملة مبالغ التحصيل تضاعفت

استمرت لمدة 3 ساعات صباح أمس بسبب خلل فني في إحدى محطات التحويل الرئيسية

زيادة الضغوط قطعت الكهرباء عن أجزاء من الدوحة

بمولدات الديزل لإعادة التيار، لحين اصلاح الخلل، ومن تم ائصال التيار للمباني المتضررة من الانقطاعات الكهربائية، لافتاً إلى انه جرى الانتهاء من برنامج صيانة المحولات، وتحديث المحطات الرئيسية والثانوية، لتلافي الاعطال خلال ذروة الصيف. وأشار المصدر الى ان قطاع

والضغوط. ولفت الى انه جرى اصلاح الخلل خلال ثلاث ساعات، وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً وإعادة التيار بصورة كاملة للمنازل، مشيراً الى ان فرق الطوارئ استعدت للتعامل مع كافة الشكاوى والبلاغات، موضحاً ان بعض الاعطال تستلزم الاستعانة

بمحافظة الدوحة عند الساعة السابعة والنصف صباحاً، مشيراً الى انه جرى تحريك فرق الطوارئ الكهربائية الى الموقع، وتبين أن خللاً فنياً أصاب إحدى محطات التحويل الرئيسية المغذية للمنازل في المنطقة المتضررة، مما ترتب عليه انقطاع التيار فوراً، بسبب زيادة الأحمال الكهربائية

وكانت وزارة الكهرباء والماء قد تلقت صباح أمس اتصالات موائية للاستفسار عن سبب هذا الانقطاع المفاجئ، والذي استمر لمدة ثلاث ساعات. وقال مصدر في الوزارة ان غرفة عمليات الوزارة تلقت أكثر من شكوى تتعلق بانقطاع التيار الكهربائي عن بعض المنازل في قطعتي 1 و2

أدى خلل فني أصاب إحدى محطات التحويل الرئيسية المغذية للقطعتين 1 و2 في منطقة الدوحة الى انقطاع التيار صباح أمس عن عدد من المنازل في المنطقة المذكورة وذلك بسبب زيادة الأحمال الكهربائية والضغط على المحصولات مع بداية موسم الذروة.

أدى خلل فني أصاب إحدى محطات التحويل الرئيسية المغذية للقطعتين 1 و2 في منطقة الدوحة الى انقطاع التيار صباح أمس عن عدد من المنازل في المنطقة المذكورة وذلك بسبب زيادة الأحمال الكهربائية والضغط على المحصولات مع بداية موسم الذروة.

خلال الاجتماع الـ 16 للجنة الوكلاء بدواوين المراقبة والمحاسبة الخليجية في الرياض

وكلاء رقابة «التعاون» اعتمدوا «أساليب التخطيط للمهام»

فيها عند البدء بتنفيذه على مستوى الأربوساي وأوصت بأن تطبق الأجهزة نفس تجربة مملكة البحرين حسب ظروف ومريات كل جهاز.

وناقشت لجنة الوكلاء مقترح ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بأن يتم تبني منهجية برنامج الإنتوساي (3) والمشاركة

الأخذ في الاعتبار التدرج في تطبيق المشروع والاستفادة من التجربة الرقابية في الكويت والنظر في العمل على تخفيض تكاليف المشروع.

مراجعة حسابات الأمانة العامة والوحدات التابعة. وحول طلب الأمانة العامة الانضمام للمنظمة العربية (الأربوساي) بصفة مراقب دائم، فقد أوصت لجنة الوكلاء الأمانة العامة التواصل مع رئاسة المنظمة العربية

كما أوصت بضرورة التأكيد على إقامة البرامج التدريبية التي تتضمنها خطط التدريب السنوية للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون في موعدها المحدد ووفقاً لما هو مخطط.

أختتمت لجنة الوكلاء بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الـ 16 في مقر الأمانة العامة بالرياض والذي أقيم خلال يومي 4 و5 الجاري بحضور ممثلي دواوين المراقبة والمحاسبة في الدول الأعضاء، حيث خرج بعدة توصيات مهمة تفيد العمل الرقابي الخليجي، شارك في الاجتماع وفد رسمي من ديوان المحاسبة برئاسة وكيل الديوان بالإناثة إسماعيل الغانم وعضوية مدير إدارة المنظمات الدولية فيصل الانصاري.

مشكلة الكهرباء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الفهد الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

سليمان صالح الفهد

تعمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

كما أوصت بضرورة التأكيد على إقامة البرامج التدريبية التي تتضمنها خطط التدريب السنوية للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون في موعدها المحدد ووفقاً لما هو مخطط.

كما اطلعت اللجنة على خطة التدريب السنوية للعام 2013 والتي تضمنت إقامة أربعة برامج: البرنامج الأول نفذه ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية بعنوان «الرقابة البيئية»، والبرنامج الثاني ينفذه ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بعنوان «الرقابة المالية من منظور الحوكمة المؤسسية»، خلال سبتمبر 2013، والبرنامج الثالث ينفذه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بعنوان «تقييم جودة العمل الرقابي» خلال أكتوبر 2013، والبرنامج الرابع ينفذه ديوان المحاسبة في الكويت، بعنوان «أساليب التخطيط للمهام الرقابية» وفقاً للمعايير الدولية» خلال ديسمبر 2013.

وأوصت اللجنة بضرورة التأكيد على الأجهزة الأعضاء ببحث منتسبها على المشاركة بفاعلية في هذه البرامج، وحث الأجهزة المستضيفة بإعداد أدلة البرامج التدريبية متضمنة محاور البرامج، وتطبيق المنهجية الحديثة للتدريب والتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية لتحقيق أهدافها، كما أوصت بمتابعة موضوع مشاركة الدواوين في

وقد ناقشت اللجنة تقريراً حول متابعة القرارات الصادرة عن اجتماع رؤساء الدواوين الـ 11 واجتماع لجنة الولاء الـ 15 والتي من بينها بحث زيادة عدد الدورات التدريبية وفقاً للاحتياجات الفعلية للأجهزة، على أن تكون موضوعاتها فنية مهنية متخصصة، وذات صلة وثيقة مباشرة بالعمل الرقابي وتطبيقها العملية.

وأوضحت اللجنة المجالات المتعددة المتاحة للتدريب على مختلف المستويات وأوصت بالإكتفاء بالعدد الحالي للدورات التدريبية على أن يتم حصر الزيادة حسب الحاجة والضرورة،



إسماعيل الغانم وفيسل الانصاري خلال الاجتماع

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود

إعلان رقم (2013/29)

إعلان بشأن إعادة فتح باب التأهيل لشركات ومؤسسات مخازن حفظ وتخزين المواد الغذائية المستوردة والتجهيزات الأخرى اللازمة

تعلم بلدية الكويت عن إعادة فتح باب التأهيل لشركات ومؤسسات مخازن حفظ وتخزين المواد الغذائية المستوردة والتجهيزات الأخرى اللازمة من قبل اللجنة المختصة. فعلى جميع الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال والرغبة في التأهيل مراجعة مراقبة المناقصات والمزايدات بإدارة المناقصات والعقود في المبنى الإداري (1) الدور السابع خلال ساعات العمل الرسمية لاستلام استمارة التأهيل والشروط المطلوبة مقابل مبلغ قدره (100 د.ك) فقط مائة دينار لاغير وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2013/6/9.

مدير عام البلدية